المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٣ يـونـيـو ١٩٨٨

□ الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد فى تصريحات خاصة للأهرام :

الزام شركات تلقى الأموال بطرح ٥٠٪ من رأسمالها للاكتتاب

السماح باصدار صكوك استثمار بالنقد الأجنبى بموافقة سوق المال

تحديد نسب للسيولة لمواجهة طلب استرداد الصكوك

اكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان مشروع قانون شركات « تلقى » الاموال يهدف الى تنظيم هذا النوع من المنشات المالية بحيث تتوافر الحماية الكافية لاصحاب الاموال التى تتلقاها هذه المنشات . وبحيث يتم استخدام الاموال فى مجالات الاستثمار الامنة . والمنتجة . وذلك دون التدخل فى ادارة هذه المنشات .

ويلزم مشروع القانون على ان تتخذ هذه الشركات شكل الشركة المساهمة على ان تطرح نسبة ٥٠٪ من رأسمالها للاكتتاب العام بخلاف مايسمح لها بإصداره من صكوك استثمار مقابل الاموال التى تتلقاها من المواطنين . وسوف تحدد اللائحة التنفيذية للقانون والتى سوف تصدر خلال ثلاثة شهور نسبة رأس المال التى تطرح للاكتتاب العام . كما تحدد اللائحة حجم قيمة صكوك الاستثمار بالنسبة لرأس المال واجراءات اصدار هذه الصكوك وطريقة استرداد قيمتها .

الدكتور يسرى مصطفى

واضاف الوزير فى تصريحاته الى عبدالرحمان عقل رئيس القسم الاقتصادى بالاهرام : أن مشروع القانون قد واجه أوضاع الشركات القائمة حيث سمح لها بفترة انتقالية تصل الى سنة لتوفيق اوضاعها وفقا لاحكام القانون . اما إذا إختارت هذه الشركات تصفية نشاطها فعليها ان ترد ماتلقته من اموال الى اصحابها .

وقال الوزير ان الحكومة تشجع كل استثمار يفيد اصحابه ويفيد الاقتصاد القومى فى نفس الوقت . والحكومة جادة فى تحقيق الانضباط واحترام القوانين فى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نفس الوقت الدستور الذى نحترمه جميعا ينص على أن الملكية الخاصة غير المستغلة يتعين أن تستخدم فى المجالات التى تعود بالمنفعة والخير على الشعب ..
ورد الهضيبى إن سؤالى محدد تماما للنص لايجوز لغير الشركة المساهمة استخدام الأموال للغير من خلال طرح الاسهم وصاحب الشركة يحظر عليه بصفته الشخصية أن يتلقى ويوظف الأموال التى يسلمها الأفراد له لثقتهم فيه ورغم أن صاحب الشركة هنا هو صاحب جهد وخبرة وطرف فى عقد المضاربة الاسلامى ..

وعقب فجر النور قائلا : إن المشروع المقدم لو نظرنا اليه بعين فاحصة نجده متوازنا تماما ويحرص على وجود صيغة المشاركة والمرابحة ولكن لابد أن نفرق بين المضاربة ذات المركز المالى المضطرب والخسائر والأرباح المحدودة وبين المقامرة ذات المركز المالى المكشوف ..

واجاب الهضيبى إن السيد رئيس هيئة سوق المال يتوهنا فى مجالات أخرى ولم يتحدث أحد منا عن المقامرة .

ويرد رئيس هيئة سوق المال إن بعض الشركات مع الأسف انهارت لقيامها بهذه المقامرة التى اتحدث عنها وأيما مضى كانت توزع على عملائها ٥ فى المائة شهريا وببساطة شديدة كانت تصرف هذه النسبة على الدولار فى وقت كان نفس هذا الرقم هو الممثل للسعر العالمى للفائدة على الدولار سنويا .. ونحن لانعترض على الربح الذى تحققه الشركة وليكن الربح مائة فى المائة او اكثر ولكن لابد أن يكون توزيع العائد مرتبطا بالفعل بربح حقيقى .. فنحن لانتدخل فى تحديد الأرباح على الاطلاق وقال المهندس ابراهيم شكرى إننا الآن نتعامل ونناقش قانونا جديدا ولايجب أن نصحح الأخطاء بأثر رجعى ويجب أن نتفائل أنه اذا كانت قد حدثت اخطاء فهذا يرجع الى أن الحكومة لم تتقدم بالقانون فى الوقت المناسب وليس معقولا الآن أن نفرض عقوبات على معاملات وأوضاع تمت منذ سنوات .

وقال حلمى عبدالأخير (حزب وطنى) هذه الشركات فرضت نفسها على الاقتصاد المصرى وهناك جوانب تدميرية فى هذا الشأن وهناك شركات اخذت الأموال وهربت إذن لابد من الاسراع باصدار القانون المنظم حتى لاتهيىء الفرصة أمام شركة أو أخرى باخذ مواقف ضد المودعين ..

وقال عادل عز وزير البحث العلمى إن الدولة حينما اعدت هذا المشروع استشارت خبراء عديدين فى هذا المجال ومن مصلحة القائمين على هذه الأعمال سرعة صدور القانون حتى يطمئن المودعون والقانون فى النهاية لايسىء الى أحد ..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية